بوالٍ وأجيب بأنه مشترك الإلزام إذ لا خلاف
في لزومه اتباع ظنه وجوابه إن يرفع إلى الحاكم فيتبع
حكمه ٥ **المصوبة** قالوا لو كان المصيب
واحداً لوجب النقيضان إن كان الطلب باقياً أو وجب
الخطأ أن سقط الحكم المطلوب وأجيب بثبوت الثاني
بدليل أنه لو كان فيها نص أو إجماع ولم يطلع عليه
بعد الاجتهاد وجب مخالفته وهو خطأ فهذا أجدر
قالوا فأل بأيهم اقتديتم اهتديتم ولو كان أحدهما
مخطئاً لم يكن هدى وأجيب بأنه هدى لأنه
فعل ما يجب عليه مجتهداً أو مقلداً **مسألة** ٥
تقابل الدليلين العقليين محال لاستلزامهما النقيضين

المطلوب

وأما تقابل الأمارات الظنية وتعادلها فالجمهور جائز
خلافاً لأحمد والكرخي لنا لو امتنع لكان لدليل
والأصل عدمه قالوا لو تعادلا فإما أن يعمل بهما
أو بأحدهما معيناً أو مخيراً أو لا والأول باطل بالتناقض
والثاني كذلك والثالث حرام لأن يد حلال لعمرو من مجتهد
واحد والرابع كذب لأنه يقول لا حلال ولا
حرام وهو أحدهما وأجيب بعمل بهما في إنهما وقفا
فيقف أو بأحدهما مخيراً أو لا بعمل بهما ولا تناقض
إلا من اعتقاد نفي الأمرين لا في ترك العمل ٥
مسألة لا يستنكر لمجتهد قولان
متناقضان في وقت واحد بخلاف وقتين أو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)